TD/B/COM.1/L.31*
23 March 2005

ARABIC

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة التاسعة

جنيف، ١٤-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

البنود ٣ و ٤ و ٥ من جدول الأعمال

التوصيات المتفق عليها**

١ - تعرب اللجنة عن ارتياحها لتنفيذ الأمانة للتوصيات المقدمة في الدورة الثامنة ولمساهمتها في المداولات الحكومية الدولية وسعيها لتحقيق توافق الآراء بشأن الأبحاث وتحليل السياسات العامة، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات. وتعرب اللجنة عن تقديرها بصفة خاصة لما قُدم من تحليل للسياسات العامة وتحليل فني في الوثائق المعدة للدورة التاسعة. وترحب كذلك بالمساهمات القيمة المقدمة من الشخصيات البارزة والمحاضرين في اجتماعات المداولة التي عُقدت خلال الدورة التاسعة. وتعرب اللجنة عن تقديرها أيضاً لكافة الجهات المانحة التي أتاحت الموارد لبرنامج التجارة الفرعي للأونكتاد. ويجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً في جميع مجالات العمل المذكورة.

* أعيد إصدار الوثيقة لأسباب فنية.

** وفقاً لما اتفقت عليه لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية يوم الجمعة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ في الجلسة العامة الختامية لدورتها التاسعة.

ألف - التجارة وأهداف الإعلان بشأن الألفية

٢- بالنظر إلى مساهمة الأونكتاد في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ومساهمته في الاستعراض الشامل لذلك الإعلان في عام ٢٠٠٥، توصي اللجنة بأن يقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) أن يساهم في إدماج التنمية في التجارة الدولية والمفاوضات التجارية، ولا سيما مفاوضات الدوحة، عن طريق أعماله في مجالات بناء توافق الآراء، والدراسات التحليلية، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، وفقاً للولاية المنصوص عليها في توافق آراء ساو باولو؛

(ب) أن يساهم في الأعمال التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقدتها الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز من حيث الوفاء بالالتزامات المضمنة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ولا سيما ما يتعلق بدور التجارة والمفاوضات التجارية في تحقيق الأغراض والأهداف الإنمائية؛

(ج) أن يدعم الجهود المبذولة في البلدان النامية لبناء القدرات في مجال صياغة السياسات العامة التجارية، والمفاوضات التجارية، بما فيها المفاوضات المتصلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي مجال السلع الأساسية على النحو المنصوص عليه في توافق آراء ساو باولو (الفقرة ٩٥). ويجب، أيضاً، أن يعزز الأونكتاد المساعدة التقنية المقدمة لمعالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية وفقاً للفقرة ٦٦ من توافق آراء ساو باولو.

باء - القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية

٣- تحيط اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء الذي أطلق عملية الاستعراض القطاعي للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية والذي نظر في مسائل التعاقد مع مصادر خارجية لتقديم الخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات؛ ومنتجات الطاقة المتجددة، بما يشمل الوقود البيولوجي؛ والمنسوجات والملابس. وترحب اللجنة بالاهتمام الخاص الذي أولي لاحتياجات البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً. وتقرر مواصلة الاستعراضات القطاعية السنوية للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية في إطار اجتماع للخبراء. وكذلك، توصي اللجنة بأن يضطلع الأونكتاد بأنشطة لبناء القدرات على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بوضع مشاريع نموذجية لمساعدة البلدان النامية على الإسهام في هذه القطاعات، بما في ذلك القطاعات المذكورة في تقرير اجتماع الخبراء (TD/B/COM.1/EM.26/3). وتدعو اللجنة البلدان والمؤسسات المانحة إلى دعم هذه الجهود الرامية إلى بناء القدرات.

جيم - الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية

٤ - أقرت اللجنة أنه ينبغي أن يعزز الأونكتاد أعماله الخاصة بالترابط بين عوامل الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية وتأثير هذه العوامل في صادرات البلدان النامية. وينبغي أن ينظر الأونكتاد أيضاً في الآثار المترتبة على الحواجز غير التعريفية. كما ينبغي أن يواصل بحثه في تحديات وفرص تحرير التجارة، ولا سيما في مجال تدهور الأفضليات وكذلك استخدام وتحسين خطط الأفضليات. وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعمه للمبادرات التجارية بين بلدان الجنوب، بما في ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية.

٥ - وأحاطت اللجنة علماً بأنه يتوقع من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المزمع عقده في أنطاليا (تركيا) في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أن يوفر فرصة جيدة لتناول الممارسات المخالفة لقوانين المنافسة والتي تؤثر في دخول صادرات البلدان النامية الأسواق بصورة فعالية.

دال - السلع الأساسية

٦ - كما تم التركيز عليه في الفقرات ٦٤ و ٧٤ و ١٠٠ من توافق آراء ساو باولو، وكمساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك المضمنة في الإعلان بشأن الألفية، وبعد الإحاطة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المعني بتمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية: آليات التمويل الابتكارية (TD/B/COM.1/EM.24/3)، ينبغي للأونكتاد:

(أ) أن يستمر في اتباع نهج شامل في الجهود التي يبذلها للإسهام في تنمية قطاع السلع الأساسية، والتنوع، والمشاركة بفعالية أكبر في سلسلة العرض، وأن يقوم بتنفيذ المهام التي كُلف بها في هذا الصدد تنفيذاً كاملاً؛

(ب) أن يُنشئ في أقرب وقت ممكن فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية حسب ما أُعلن في الأونكتاد الحادي عشر المعقود في ساو باولو. وتُدعى الجهات والمؤسسات المانحة المهتمة بالأمر إلى الإسهام في تمكين فرقة العمل من القيام بمهامها؛

(ج) أن يعزز الأعمال التي يضطلع بها في مجال تمويل السلع الأساسية سواء من حيث وضع تصور لخطط الابتكارية أو من حيث المساعدة على تنفيذها، مع التركيز على دور التمويل في تمكين قطاع السلع الأساسية من تحقيق المكاسب والمنافع الإنمائية العامة، ونشر النهج الناجعة؛

(د) أن ينفذ في هذا المجال برامج مُحكّمة وموسعة لبناء القدرات والمؤسسات، تغطي القطاعين العام والخاص والسياسات والإجراءات الوطنية والدولية.

٧- وتدعو اللجنة مجتمع الجهات المانحة الدولية إلى تعزيز ما يوفره للأونكتاد من دعم خارج عن الميزانية لمساعدته على تأدية ولايته في مجال السلع الأساسية.

هاء - التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

٨- وفقاً للفقرة ٩٩ من توافق آراء ساو باولو، وبعد الإحاطة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المعني بالجوانب التجارية والإنمائية للخدمات المهنية والأطر التنظيمية (TD/B/COM.1/EM.25/3)، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز دراساته التحليلية التي تركز على السياسات العامة، والأنشطة التي يضطلع بها لتحقيق توافق الآراء وبناء القدرات في مجال الخدمات، بدعم من مجتمع الجهات المانحة، للإسهام في ضمان المكاسب الإنمائية للبلدان النامية في المجالات التالية:

(أ) مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرات العرض المحلية وزيادة مشاركتها في التجارة في الخدمات؛

(ب) إنجاز دراسات تقييمية للتجارة في الخدمات وفقاً للفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو؛

(ج) إجراء دراسات قطاعية في المجالات والقطاعات والأساليب التي تم البلدان النامية؛

(د) التعمق في العمل المتعلق بالخدمات التجارية والخدمات المهنية في المجالات المحددة في تقرير اجتماع الخبراء المشار إليه أعلاه، بما يشمل التعاقد مع مصادر خارجية لتوفير تلك الخدمات؛

(هـ) المساعدة على تنمية قدرات البلدان النامية على تحديد أولوياتها التفاوضية والتفاوض على الاتفاقات التجارية، بما يشمل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والاتفاقات التجارية الإقليمية؛

(و) تحليل الأنظمة المحلية وقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات من منظور إنمائي.

واو - التجارة والبيئة والتنمية

٩- ينبغي أن يواصل الأونكتاد، بدعم من مجتمع الجهات المانحة، دراساته التحليلية التي تركز على السياسات العامة، والأنشطة التي يضطلع بها لتحقيق توافق الآراء وبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، وأن يقوم بصفة خاصة بما يلي:

(أ) مواصلة تطوير فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، كنشاط يستند إلى المشاريع؛ وتشجيع الدول الأعضاء المعنية على المشاركة بنشاط فيما تظطلع به فرقة العمل الاستشارية من أنشطة قطرية وقطاعية هامة؛

(ب) تعزيز أعماله المنفذة في إطار مبادرة التجارة البيولوجية، ولا سيما البرامج الوطنية للتجارة البيولوجية، ومتابعة الشراكات المبرمة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وفي الأونكتاد الحادي عشر بغية تعزيز التجارة وتنويع الصادرات والاستثمار في التجارة البيولوجية؛

(ج) مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية المترتبة على بروتوكول كيوتو، بما يشمل آليات التنمية النظيفة، كنشاط يستند إلى المشاريع؛

(د) مواصلة وتعزيز أعماله المتعلقة بالتدابير البيئية التي تؤثر في تجارة البلدان النامية، وفي مجال السلع والخدمات البيئية؛

(هـ) مساعدة البلدان النامية على تعيين التعريفات والتدابير التنظيمية التي تؤثر على التجارة في سلع ومعدات الطاقة المتجددة، والتحقق من البلدان النامية التي تمتلك - أو يمكن أن تُنمّي - القدرة على توفير مكونات تلك المعدات، وإدراجها المحتمل في الولاية المحددة في الفقرة ٣١ ٣٠ من إعلان الدوحة الوزاري؛

(و) مواصلة البحث في فرص التجارة المتاحة للمنتجات المفضلة بيئياً. وترحب اللجنة بالأعمال التي أنجزتها فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في الزراعة العضوية، المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية.